

[معارضة الأصول الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين دراسة تحليلية نقدية]

إعداد الباحثة:

[عائشة بنت مرزوق الحري]

[تخصص دراسات إسلامية معاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية]

ملخص البحث:

يأتي هذا البحث إسهامًا في حماية المجتمعات الإسلامية من الانحرافات الفكرية، ودعمًا لتحقيق الأمن الفكري، وصيانة للأصول الشرعية من عبث أصحاب المناهج المنحرفة كجماعة الإخوان المسلمين، فمن يدعي أنه على الحق المبين لا يعارض أصول الشريعة الإسلامية، كما أنَّ في إظهار معارضة جماعة الإخوان المسلمين للأصول الشرعية تعزيزًا وتأكيدًا للموقف الشرعي من هذه الجماعة، وقد سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء الناقص ومنهج التحليل ومنهج النقد.

الكلمات المفتاحية: جماعة الإخوان المسلمين، الأمن الفكري، الأصول الشرعية، معارضة الأصول.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

إن الشريعة الإسلامية قائمة على أصول ثابتة صالحة لكل زمان ومكان، لا يحيد عنها إلا ضال، فالصحيح ما أقرته أصول الشريعة الإسلامية، والفاقد كل ما عارض هذه الأصول، فقد دلت الشريعة الإسلامية الناس لما فيه مصالحهم في العاجل والآجل، وحذرت من المفساد كالتحزب والتفرق، ولقد ضلت فرق وأحزاب خالفت منهج الشريعة الإسلامية الذي يدعو لوحدة الصف والكلمة، فقد ذم الله تعالى الاختلاف والخروج عن جماعة المسلمين ونهى عنه أشد النهي لما في التفرق من زوال الوحدة والجماعة التي هي معقد العز والقوة فاجتماع المسلمين ووحدة الكلمة سبب لقوة الأمة الإسلامية، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام: 153] وقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: 102] وحذر من ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث ثوبان، (وإني سألت ربي ألا يهلك أمتي بسنة عامة، وألا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبجح بيضتهم وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة، وألا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبجح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من في أقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضها) (1).

(1) رواه مسلم في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط1، [بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2010م] برقم: (2889)، كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، 4/215.

كل هذه الأدلة تبين لنا خطر الانشقاق عن جماعة المسلمين واتباع الفرق الضالة، والافتتان بدعوى هذه الفرق وما يلبسونه على الناس من ادعاء الحق، ومن الفرق التي خالفت منهج أهل السنة والجماعة جماعة الإخوان المسلمين، هذه الجماعة القائمة على منهج حزبي متطرف.

وهذه الجماعة تدعي أنها على الحق المبين معتمدين على الكتاب والسنة، بينما هم قد عارضوا الأصول الشرعية وقرروا ذلك في العديد من مؤلفاتهم إما بتأويل النصوص الشرعية إلى غير ما تقتضيه لتوافق أهدافهم، وإما عدم إعمال الأدلة الشرعية.

فتأتي هذه الدراسة لتبين معارضة الأصول الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين دراسة تحليلية نقدية.

❖ أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمُن أهمية البحث في انتشار هذه الجماعة في كثير من البلاد الإسلامية، مع ما يحتويه منهج وأسلوب هذه الجماعة من المخالفات العقدية والأهداف الحزبية، والحق أنهم عارضوا الأصول الشرعية، فكان لابد من النظر في كتبهم للوقوف على تطبيقات معارضة الأصول الشرعية والرد على هذا المنهج الفاسد؛ بالبيان والتأكيد على الأصول الشرعية وبطلان كل ما يعارضها، حفاظًا على وحدة الأمة الإسلامية وعدم تفرقها إلى فرق وأحزاب وجماعات، فلا بد من التأكيد على انحراف جماعة الإخوان المسلمين وقيامها بمعارضة الأصول الشرعية ومخالفة فهم السلف الصالح.

❖ أسباب اختيار البحث:

لاختيار البحث في هذا الموضوع أسباب، منها:

1. حفظ الأصول الشرعية بتقريرها والتأكيد على لزومها، والحكم من خلالها فمن وافقها فقد عصم نفسه، ومن عارضها كجماعة الإخوان المسلمين فقد ضل وأضل، إذ أن الأصول حقها اللزوم والتسليم لا التحريف والتكليف والمعارضة.
2. السعي لمواجهة جماعة الإخوان المسلمين، بالرد على جزء من فساد هذه الجماعة وهو معارضة الأصول الشرعية، والتأكيد على لزوم منهج السلف الصالح.
3. الحاجة الماسة إلى الكشف عن ضلال الحركات الإسلامية المعاصرة واستنادهم على منهج حزبي معارض لأصول الشريعة الإسلامية، من خلال هذا النموذج وهو جماعة الإخوان المسلمين.
4. أن جماعة الإخوان المسلمين تدعي أنها تستند على نصوص الكتاب والسنة، بينما قد عارضت أصول الشريعة الإسلامية في مواضع عديدة من مؤلفاتهم.

❖ أهداف الدراسة:

1. التعريف بجماعة الإخوان المسلمين.
2. التعريف بالأصول الشرعية ومكانتها.
3. إظهار تطبيقات معارضة الأصول الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.
4. بيان المفاسد المترتبة على معارضة الأصول الشرعية.

❖ تساؤلات الدراسة:

1. ما هي جماعة الإخوان المسلمين؟
2. ما الأصول الشرعية وما مكانتها؟
3. ما تطبيقات معارضة الأصول الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.
4. ما المفاصل المترتبة على معارضة الأصول الشرعية.

❖ التعريف الإجرائي للدراسة:

التعريف بجماعة الإخوان المسلمين ثم الكشف عن معارضتهم الأصول الشرعية؛ بوصف دقيق لتطبيقات ذلك في كتبهم، والرد عليهم بتقرير الأصول الشرعية بأدلتها، ثم بيان مفاصل معارضة الأصول الشرعية

❖ منهج الدراسة:

- منهج الاستقراء الناقص: "يعني ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية، ثم التعميم إلى قضية عامة للتأكد من صدقها لتحقيق غرض محدد ومعين"⁽²⁾
- منهج تحليل المحتوى أو المضمون: "هو اختيار الباحث لعدد من الوثائق المرتبطة بموضوع بحثه مثل السجلات والصحف والمجلات والكتب وغيرها من المواد التي تحوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث، ويستند أسلوب تحليل المضمون إلى أن اتجاهات الجماعات والأفراد تظهر بوضوح في كتاباتها وصحفها وآدابها وفنونها وأقوالها."⁽³⁾

استعمالي لهذه المناهج في بحثي وفق الآتي:

استخدمت في بحثي المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحقيق أهداف البحث، بالاستقراء أولاً من خلال جمع المعلومات عن جماعة الإخوان المسلمين من مصادرها الأصلية لديهم، ثم تحليل بعض مؤلفاتهم وإظهار معارضتهم للأصول الشرعية؛ للتوصل إلى مبادئ عامة تُعمم على جماعة الإخوان المسلمين، ثم الرد على معارضتهم الأصول الشرعية.

❖ تقسيمات الدراسة:

تشتمل الدراسة على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على:

التعريف بموضوع الدراسة.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

أهداف الدراسة.

أسئلة الدراسة.

(2) مناهج البحث التربوي، مجدي صلاح المهدي، ط1، [دار الفكر العربي، القاهرة، 1440هـ] ص196.
(3) البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، رجاء وحيد دويدري، ط2، [دار الفكر المعاصر، بيروت، 1421هـ] ص215.

منهج البحث.

تقسيمات الدراسة.

الفصل التمهيدي: التعريف بجماعة الإخوان المسلمين وأصولها.

المبحث الأول: التعريف بجماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني: الأصول العشرين لدى جماعة الإخوان المسلمين.

الفصل الأول: التعريف بالأصول الشرعية ومكانتها.

المبحث الأول: التعريف بالأصول الشرعية.

المبحث الثاني: مكانة الأصول الشرعية.

الفصل الثاني: تطبيقات معارضة الأصول الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الأول: التحزب والفرقة.

المبحث الثاني: الخفاء والتلون.

المبحث الثالث: الإلحاد في المصطلحات الشرعية.

المبحث الرابع: تلبيس الحق بالباطل.

الفصل الثالث: المفاسد المترتبة على معارضة الأصول الشرعية.

المبحث الأول: الآثار المترتبة على هذه التأويلات الفاسدة على الفرد.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على هذه التأويلات الفاسدة على المجتمع.

الخاتمة: وتشمل خلاصة البحث، وأبرز نتائجه.

الفصل الثاني: تطبيقات معارضة الأصول الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الأول: التحزب والفرقة:

التعريف بالفرق لغة: مصدر الافتراق، وفارق الشيء مفارقةً وفراقاً أي: باينه، مفردها فرقة، خلاف الجمع، يقال فرق وتفرق إي ذهب كل إلى مذهب ومال إلى قول، وافترق الطريق أي تشعب، والفرقة الطائفة من الشيء المتفرق، والفرقة طائفة من الناس.⁴

⁴ ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، ط: 3، [دار صادر بيروت، 1414هـ]، 10/300.

وفي الاصطلاح: الخروج عن السنة والجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين القطعية، سواء كانت الأصول الاعتقادية، أو الأصول العملية المتعلقة بالقطعيات، أو المتعلقة بمصالح الأمة العظمى، أو بهما معاً⁵.

قد قامت جماعة الإخوان المسلمين على التحزب داخل جماعة الإخوان المسلمين فأصل مفارقة جماعة المسلمين ضلال عظيم قام على معارضة الأصول الشرعية التي دلت على لزوم الجماعة والسمع والطاعة.

المطلب الأول: تطبيقات التحزب والتفرق في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.

قال حسن البنا في أول اجتماع له مع هيئة المؤسسين للجماعة " وكانت بيعة وكان قسماً أن نحيا إخواناً نعمل للإسلام".⁽⁶⁾

وهذا عين التحزب البيعة لغير ولي الامر.

وقال حسن البنا: "فإن أجابوا الدعوة آزرناهم، وإن تستروا بالأعذار الواهية فنحن حرب على كل زعيم أو رئيس"⁽⁷⁾

هذا تصريح بالحرب على كل من لم يخرج مع هذه الفرقة الضالة ويؤيدها، ولو كان ولي الأمر المعين، وهذا من أخطر الأمور تكوين الحزب ثم تركية النفس واستباحة قتال جماعة المسلمين.

المطلب الثاني: تقرير أصل لزوم جماعة المسلمين وعدم التفرق والتحزب

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام: 153] وقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: 102] وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105]

ونهى عن ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث ثوبان، (إني سألت ربي ألا يهلك أمتي بسنة عامة، وألا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة، وألا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من في أقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضها)⁽⁸⁾.

وفي حديث حذيفة - رضي الله عنه - في الفتن، والشاهد فيه: قوله صلى الله عليه وسلم: (دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَدْ فُتِنَ فِيهَا). قُلْتُ [أي: حذيفة]: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا. قَالَ: (هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا). قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَدْرِكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: (تَلَزُمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ). قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: (فَاعْتَرِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ، وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ)⁹.

⁵ ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، ط: 8، [دار طيبة - السعودية 1423هـ]، 269/7.

⁽⁶⁾ مذكرات الدعوة والداعية، حسن البنا، ط: 1، [الكويت، أفق، 1433هـ] ص 96.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ص 189.

⁽⁸⁾ رواه مسلم في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط: 1، [بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2010م] برقم: (2889)، كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، 4/215.

⁹ متفق عليه: البخاري، كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، ١١٩ / ٨، برقم ٧٠٨٤، ومسلم، كتاب الإمامة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة، ومفارقة الجماعة، ٣ / ١٤٧٥، برقم ١٨٤٧ واللفظ له.

وبَوَّب النووي - رحمه الله - لهذا الحديث وغيره: (باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة).

المبحث الثاني: الخفاء والتلون

المطلب الأول: تطبيقات الخفاء والتلون في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله-: "أما جماعة الإخوان المسلمين فإن من أبرز مظاهر الدعوة عندهم التكتم والخفاء والتلون" (10).

وهذا دأب الإخوان في كثير من القضايا، فمن أقوالهم: "أن الصمت وإن فسره البعض كأنه حالة من الغموض أفضل من أن تقدم طرحاً لا يجاري رغبات المجتمع ونخبه السياسية" (11) وهذا يدل على أن التلون صفة توارثوها من زمن حسن البنا إلى هذا الزمن.

قد قرر منهج التلون حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في المؤتمر الخامس عام 1938 حيث جمع بين الأضداد بقوله: "دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية" فقطعاً لا يجتمع السلفية مع الصوفية وليست العقيدة فكرة اجتماعية، بل هي طاعة لله سبحانه وتعالى وفق أوامره.

وقال منير الغضبان بعد ذكره لدار الأرقم واجتماع النبي -صلى الله عليه وسلم- في الصحابة -رضي الله عنهم-: "لابد للمحافظة على سرية التنظيم، من اختيار مركز سري، يتم فيه اللقاء بين الجنود مع بعضهم، وبين القادة وجنودها، بحيث لا تعرفه استخبارات العدو" (12).

المطلب الثاني: تقرير أصل اتباع سلف الأمة وعدم التخفي بين أظهر المسلمين

لا يستخفي بين أظهر المسلمين إلا من يبتغي الفساد، ولو ادّعى غير ذلك، وقد قال عمر بن عبد العزيز: "إذا رأيت قوماً يتناجون في دينهم بشيء دون العامة فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة" (13).

قال الله سبحانه عن المنافقين في زمن النبي ﷺ ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة المنافقون: 2] أي: "اتقوا الناس بالأيمان الكاذبة، والحلفات الآثمة، ليصدقوا فيما يقولون، فاغتر بهم من لا يعرف جلية أمرهم" (14).

المبحث الثالث: الإلحاد بالمصطلحات الشرعية

المطلب الأول: تطبيقات الإلحاد بالمصطلحات الشرعية في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.

مصطلح الجهاد حملوه معاني القتال والفتنة

(10) الإخوان المسلمين بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي، علي السيد، ط2، [القاهرة، دار سبيل المؤمنين، 1433هـ] ص 309.

(11) النائب الأول للمرشد العام للجماعة محمد حبيب، مجلة الشرق الأوسط، 3/ 10/ 1428هـ، العدد 10549.

(12) المنهج الحركي في السيرة النبوية، مرجع سابق، 71/1.

(13) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله الطبري، مرجع سابق، 153/1.

(14) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠ هـ، 125/8.

قال عمر التلمساني: "ومما يقطع بعالمية دعوة الإخوان المسلمين أن مرشدهم دعاهم للجهاد"⁽¹⁵⁾

قال منير الغضبان تعليقاً على فتح مكة: "وهذا هو الفقه الأكبر للنفوس الذي شهدناه من خلال الفتح الأكبر والحركة الإسلامية التي تحمل لواء الدعوة في سبيل الله، لا بد أن تنتقل إلى الخط المسلح الذي يمنع عنها الإبادة من العدو ولكن هذا الأمر لا يتم إلا من خلال خطة متكاملة محددة المراحل، في طبيعة الصراع مع الباطل والطاغوت، وقمة انتصارها حين تصبح قوة مرهوبة الجانب"⁽¹⁶⁾

المطلب الثاني: تقرير أصل التسليم للنص الشرعي.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [سورة الأنفال: 24]، أي: "استجيبوا لله وللرسول -صلى الله عليه وسلم- بالطاعة، إذا دعاكم الرسول لما يحييكم من الحق، وفي الإجابة إلى كل ذلك حياة المجيب، في الدنيا بقاء الذكر الجميل، وفي الآخرة حياة الأبد في الجنان، والخلود فيها"⁽¹⁷⁾، ثم حذر عن عدم الاستجابة لله وللرسول، فإياكم أن تردوا أمر الله⁽¹⁸⁾. وعلى ذلك فالانتقاء مخالف لتمام الاستجابة، حيث إنه ينتقي ما يستجيب له نصاً، لا معنى. وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115].

لا يجوز مجاوزة النص الثابت إلى غيره، قال أبو المظفر السمعاني -رحمه الله-: "واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة، هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع للمعقول، وأهل السنة قالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع"⁽¹⁹⁾.

المبحث الرابع: تلبيس الحق بالباطل

المطلب الأول: تطبيقات تلبيس الحق بالباطل في مؤلفات جماعة الإخوان المسلمين.

مثل: البيعة الشرعية التي هي حق للسلطان المعين، جعلوها حق لقائد الجماعة!

مثل الخروج على السلطان جعلوه مسألة خلافية فإن منير الغضبان جعل الخروج على الأمير ليس محل خلاف! حيث قال: "وإذا كان تكوين الجماعة مع قيام دولة الإسلام محل خلاف ونظر، حول الثورة على الأمير الفاسق، فليس هو محل خلاف، والأمير يحكم علناً وصراحةً بغير شريعة الإسلام"⁽²⁰⁾. هذا تكييف عجيب! جعل من المنصوص عليه في الكتاب والسنة مسألة خلافية!

قطعاً لا خلاف ولا اجتهاد بوجود النص الصريح، ثم كيف جعل من الأصل الشرعي، وهو اجتماع الكلمة والسمع والطاعة، مسألة خلافية، بل إن الخروج على الأمير لا خلاف بتحريمه، وتواترت بذلك الأدلة الشرعية.

(15) ذكريات لا مذكرات، عمر التلمساني، مرجع سابق، ص32.

(16) المنهج الحركي في السيرة النبوية، منير الغضبان، مرجع ساب، 145/3.

(17) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، مرجع سابق، 465/13.

(18) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مرجع سابق، ص316.

(19) الانتصار لأصحاب الحديث، منصور بن محمد السمعاني، ط1، [المملكة العربية السعودية، أضواء المنار، 1417هـ]، ص81.

(20) الغضبان، منير، المنهج الحركي في السيرة النبوية، مرجع سابق، 10/1.

المطلب الثاني: تقرير حرمة تلبيس الحق بالباطل

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 42]

يعني بقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا﴾ لا تخلطوا، والتلبس هو الخلط، يقال منه: لبستُ الأمر عليهم ألبسه لبسًا، إذا خلطته عليهم.

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾، قال: لا تخلطوا الصدق بالكذب²¹.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

رسالة في الحث على اجتماع كلمة المسلمين ودم التفرق والاختلاف، عبد الرحمن السعدي، ط1، دار التوحيد، الرياض، 1429هـ.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير، ط1، بيروت، دار طوق النجاة، 1422هـ.

مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، ط3، المنصورة، دار الوفاء، 1426هـ.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

مناهج البحث التربوي، مجدي صلاح المهدي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1440هـ.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن الطبري الرازي اللالكائي، ط8، المدينة المنورة، دار طيبة، 1423هـ.

توضيح الأحكام من بلوغ المرام، عبد الله بن عبد الرحمن البسام، ط5، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، 1423هـ.

جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ.

تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠ هـ.

²¹ ينظر: الطبري، محمد، 1420هـ، جامع البيان في تأويل القرآن، 1/605).